# السامريون والقضية الفلسطينية

زيد الفضيل

@zash113

أقر الكيان الإسرائيلي صبيحة يوم الجمعة الفائت وقف إطلاق النار من جانب واحد، فخرجت الجموع الغفيرة في كل القرى والمدن الفلسطينية مستبشرة فرحة كما أبانته شاشات التلفزة العربية والعالمية؛ فرحة بانتصار الدم والإرادة على العربدة والجبروت الصهيوني، ومستبشرة بانتصار الصمود والوحدة بين كل الفلسطينيين على مختلف مشاربهم وتياراتهم وطوائفهم الدينية بل وجنسياتهم المتعددة، حتى أولئك النشء الذين ولدوا في دولة إسرائيل وحملوا جنسيتها بحكم احتلال أرضهم في حرب 48م، لم يقفوا محايدين في هذه المرة، بل كانوا مؤيدين لأهلهم في غزة والضفة، ومناصرين لكل مظاهر الصمود والوحدة أمام الصلف والعربدة اليهودية التي جمعت بين الاحتلال والنازية العرقية والعنصرية الاجتماعية والاعتداء الوحشي على المدنيين.

كان هذا الانتصار بسبب إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية التي تم حرف مسارها بقصد وبغيره خلال عقود هيمنة الإسلام السياسي على ثقافة ووعي المجتمع العربي بوجه خاص، في حينه شعر الآخرون من غير الإسلامويين ناهيك عن العرب المسيحيين بأنهم غير معنيين بالقضية، وكان ذلك مدخلا استفاد منه اليهود وعملوا بأجهزتهم ورجالهم على تعميقه في وجداننا القومي بوجه خاص. على أن ذلك سرعان ما انهار في هذه المواجهة العاصفة، فكان الجميع يدا واحدة، مسلمهم ومسيحيهم، يمينهم ويسارهم، شبابهم وشيبانهم، رجالهم ونسائهم، ويقف من ورائهم الأحرار في كل العالم، الذين يرفضون الظلم أيا كان مصدره.

في هذا السياق أذكر أني كتبت مرارا وتكرارا حول أهمية إعادة القضية الفلسطينية إلى مسارها الإنساني الصحيح ومن ذلك ما نشرته عام 2013م في الزميلة (جريدة المدينة) بعنوان «فلسطين إشكال الهوية والحضور»، حيث بينت خطورة تحويل القضية الفلسطينية من قضية إنسانية عامة يهتم بمتابعتها كافة شرائح المجتمع وأطيافه الدينية والفكرية، إلى قضية إسلامية خاصة لا يأبه بتطورها سوى جانب معين من مجتمعها، وكان من جراء ذلك أن تمكن الإسرائيلي من تفكيك المنظومة الفلسطينية وتشتيت وعيها أولا وقدراتها بالنتيجة، وهي غاية ما يسعى إليه الكيان اليهودي على مدار سنوات وجوده في أرض فلسطين المحتلة، وفي محيطنا العربي، ذلك أن قوتهم من ضعفنا وتهميش وعينا وتشتيت قدراتنا.

لقد ارتبط النضال الفلسطيني ومقاومة المحتل الصهيوني بالتيارات القومية (يمينية كانت أم يسارا)، فهي من ضحى أفرادها ذكورا وإناثا في سبيل مقاومة ومواجهة سياسات الاحتلال الصهيوني البغيض، وكانت في حينه تفت في عضد الكيان الغاصب، بل وتؤثر في خلفيات المجتمعات الأوروبية الداعمة للكيان الصهيوني، باعتبار أنها جماعات مناهضة لقوى الاحتلال، ليس بسبب خلفيته الدينية، وإنما بسبب ظلمه وتعديه ومخالفته للقوانين الدولية.

على أن ذلك قد تغير مع انحراف مسيرة النضال ببروز تيارات الإسلام السياسي التي تزعمت الخطاب خلال العقود السالفة، ليتحول الصراع عن مضمونه المدني الحقوقي الإنساني إلى مضمون آخر يمكن أن يفزع القوى المدنية في العالم، لا سيما مع تنامي الخطاب الراديكالي بنكهته الإسلاموية الذي حصر قضية فلسطين في تحرير المسجد الأقصى بمعزل عن كنائس بيت لحم وفلسطين، وبمعزل عن الإنسان الفلسطيني مسلما كان أم مسيحيا أو درزيا أو سامريا إسرائيليا.

أشير ختاما إلى أن السامريين الساكنين بجبل جرزيم بنابلس هم الممثلون الوحيدون لبني إسرائيل نسبا ودينا، وليسوا مثل باقي اليهود الذين تفرقوا في الأرض، ودخل فيهم الشذاذ من كل عرق ولون، وانحرفوا عن عقيدتهم التوراتية الصحيحة، ثم أريد لهم أن يتجمعوا (أشكنازا وسيفراديم)، وبإرادة سياسية استعمارية، ليحتلوا أرضا ليست لهم، ويقتلوا شعبا لا ينتمون إليه من قريب أو بعيد؛ بعكس السامريين المنتمين ذرية ودينا لبني إسرائيل، الذين لم يغادروا أرضهم منذ الأزل، وآمنوا بانتمائهم الوطني لفلسطين، وباللغة العربية لسانا لهم علاوة على اللغة العبرية، كما ارتكز دينهم على خمسة أركان أساسية وهي: وحدانية الله الواحد الأحد، ونبوءة موسى بن عمران كليم الله ورسوله، والإيمان بالتوراة المقتصرة على أسفار موسى الخمسة وهي: التكوين والخروج واللاويين والعدد والتثنية، وقدسية جبل جرزيم قبلة السامريين، واليوم الآخر وهو يوم الحساب والعقاب.

والسؤال: هل من سبيل إلى إكمال تصحيح المسار أولا؟ وإعادة تصحيح الخارطة التاريخية والمعرفية لبني إسرائيل وفق ما يجب أن يكون، لا ما يريده يهود الخزر من الأشكناز وغيرهم المنتحلين هوية ليست لهم عبر التاريخ؟ سؤال أرجو أن نجيب عليه عبر مؤسساتنا المعرفية، ومراكز الدراسات المتخصصة إن كان لها وجود!؟

# معالي الوزير.. ظنون العاقل كهانة!

بندر الزهراني

@drbmaz

كنت أرجو أن كل ما نكتبه من آراء وملاحظات عن الجامعات والشؤون الأكاديمية يتمحور حول نجاحات واقعية وإنجازات حقيقية تحققها الجامعات المحلية، كأن تكون ملاحظاتنا إشادات بما تحقق وأنجز أو ثناءات على أداء ومستوى القيادات الأكاديمية أو أنها على الأكثر تكون استدراكات بسيطة وتعديلات خفيفة لما وقع سهوا أو غاب عن الظهور لاشتغال مكانه بحركة نجاح آخر، ولكن -لسوء الطالع- لا هذه ولا تلك، فأكثر مقالاتنا إن لم تكن كلها كانت ملاحظات حرجة ودقيقة، وتكشف لنا واقعا مزيفا، لا يشبه أحلامنا ولا طموحاتنا، وتضعنا أمام أخطاء كارثية وقعت فيها الإدارات الجامعية.

وكنت أتوقع أن تأتينا ردات فعل إيجابية وسريعة حيال ما نكتبه من ملاحظات أو نعرضه من مقترحات، أو على أقل تقدير العمل -ولو عن بعد- على التحقق من عقلانية النقد ومصداقية الملاحظة وشفافية الطرح، صحيح أن الجهات التي كنا نعنيها بالنقد كانت تصاب بالخوف والقلق والتوتر رغم محاولاتها التظاهر بعكس ذلك، مع العلم أن ظهور مثل هذه الأعراض لم يكن هدفا مباشرا لنا، لكنها بلا أدنى شك تظل نتائج جانبية تكشف حالة من الضعف والقصور تكتنف الإدارات الأكاديمية بمختلف أطيافها وميولاتها.

أسوأ الإدارات الجامعية تلك التي لا تتفاعل مع الإعلام ولا تتجاوب مع الإعلاميين، ولا تتقبل الحوار الحر، وتتضايق من النقاش المفتوح، ولا يربطها بالإعلام إلا حساباتها الرسمية على وسائل التواصل الاجتماعي أو ما يفرض عليها بشكل رسمي، مثل هذه الإدارات -أيها السادة والسيدات- لا تبني للصالح العام، ولا يعتمد عليها في تحقيق روئ الدولة وطموحات القيادة وآمال الأكاديميين وتطلعاتهم.

كنت أظن أننا في عصر التقنية الرقمية وثورة وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة قد تخلصنا من تلك الصورة النمطية لذلك الموظف الكسول المهمل الذي يرن جرس الهاتف بجانبه وأمام عينيه، وهو في مكتبه يدخن السيجار ولا يبالي بالرد عليه أو يأتيه مراجع أضناه تعب التجوال بين مكاتب الموظفين فيقول مصرفا إياه تلك المقولة الشهيرة «راجعنا بكرة»، إلا أن الواقع غير ما نظن، فعلى سبيل المثال: اتصلت (أنا) بمكتب رئيس إحدى الجامعات أستفسر منه عن موضوع ما، فلم أجد موظفا واحدا قد شرف نفسه بفضيلة الرد على استفساري، فاتصلت عدة مرات وفي أوقات متفاوتات ولكن دون جدوى! للأسف مثل هذه الكائنات المسخ لم تنقرض من الإدارات بعد!

وقبل نهاية الفصل الدراسي الماضي حاولت (أنا) التواصل مع وكيل الدراسات العليا والبحث العلمي بصفتي الإعلامية لا الأكاديمية، أستفسر منه عن نظام البدلات المعمول به في الجامعة لديهم، ولكن للأسف باءت كل محاولاتي بالفشل، ثم تواصلت مع رئيس الجامعة للغرض نفسه، فلربما ولعل وعسى أجد لديه إجابات منطقية أو ما يكبح في نفسي فضول العلم بالشيء، إلا أن الرئيس لم يكن أحسن حالا من وكيله، ذرية بعضها من بعض!

يا ترى ما سر هذا الصمت والتجاهل؟ هل هو انزواء وبعد عن الأضواء وزهد في الظهور! لا أظن ذلك، فمواقع الجامعات وحساباتها تعج عجيجا بأخبار دشن واستدشن وتمدد واستعرض، ترى هل هو تجاهل لنا وللإعلام ومحاولة منهم لتغييبه وإبعاده عن ساحتهم؟ على المستوى الشخصي تجاهلهم لا يضرنا ولا يعني لنا شيئا، أما على المستوى العام فيفترض ألا يكون لهم الخيرة من أمرهم، فهم عمال لدى الوطن، وما قدموه للمواطن بالنظام فواجب لا فضل لهم فيه وأما ما زاد من الاستحباب فلهم أجر النية وحسب.

وأغلب الظن أن عدم تجاوب هؤلاء مع الإعلام غير الموجه يرجع لسبب واحد لا شريك له، الفساد والفساد فقط، وإلا فما تفسير هذا التناقض الغريب العجيب: من جهة نلاحظ حركة من الدعاية الترويجية لنجاحات وهمية هلامية لا وجود لها إلا في خيالاتهم، ومن جهة أخرى يتوارون عن الأنظار ومواجهة الرأي الآخر، ويلوذون بالصمت لئلا يفضحون، كما لو كانوا طرشانا، وعلى العموم نحن في الميدان وظنوننا وإن كانت ظنونا إلا أنها خير من يقين الجاهل، فظنون العاقل كما يقال كهانة!

# الممشى صناعة مشكلة أم حل لقضية!

وليد الزامل

@waleed_zm

الممشى هو ممر أو طريق مرصوف للمرور يصل طوله إلى أكثر من كيلومتر ويخصص عادة للتنزه أو لممارسة رياضة المشي. وفي اللغة العربية يقال تمشَّى الشخص وغيره: مشى في مهلة، جال ابتغاء النزهة، تنزه سيرا على الأقدام. ومن ذلك يقال تمشِّى الدواء في جسمه: أي سرى مفعوله (معجم المعاني الجامع). وقد يتضمن الممشى تجهيزات خاصة كمضمار للجري، وكراس للجلوس، وألعاب رياضية، ومساحات خضراء بل وحتى ألعاب للأطفال. والأصل أن يقام الممشى بجوار أو ضمن منطقة مخصصة للتنزه مثل الأودية أو الأنهار أو القنوات المائية أو المطلات الطبيعية، أو كجزء من الواجهة البحرية أو الحديقة العامة.

تعكف العديد من إدارات المدن والبلديات على تطوير وتأهيل المحاور الشريطية على طول امتداد الخدمات الحكومية أو الفراغات الضائعة وحتى الجزر الوسطية بين الطرق العامة ورصفها وزراعة الأشجار حولها وتركيب أعمدة الإنارة المخصصة للمشاة وتزويدها ببعض الخدمات لتتحول في نهاية المطاف إلى ممشى عام. ومع ذلك، تبقى عملية اختيار المواقع المناسبة للتأهيل أمر حاسم في نجاح مثل تلك المشاريع. ولعلي أستذكر في هذا السياق الممشى الشهير في مدينة الرياض والواقع على طريق الملك عبدالله والذي كان يعرف سابقا بممشى الحوامل وكان يعج بالمشاة حتى قبل تأهيله، وهو ما يؤكد أهمية تلمس احتياجات المجتمع قبل الشروع في عمليات التطوير العمراني.

على أي حال وبعيدا عن ذلك كله، أرى أن ظاهرة الاهتمام بتطوير مسارات المشاة العامة وإن كانت عملا إيجابيا يحاول أن يستوعب شغف المجتمع نحو ممارسة رياضة المشي؛ إلا أنها لا تعكس الاحتياج الجوهري المتأصل في الأحياء السكنية، والتي من الأجدر أن ينطلق منها هذا الاهتمام ليكون المشي جزءا من ثقافة المجتمع اليومية. إن المتتبع الحصيف لواقع معظم أحيائنا السكنية يجدها تفتقر إلى أدنى اهتمام بالمشاة. هذه الأحياء السكنية لا تحتوي على ساحات، وميادين عامة، وملاعب أطفال؛ بل وحتى أرصفة صالحة للمشي. ويغلب على هذه الأحياء السكنية المساحات الإسفلتية والشوارع التي تصل عروضها إلى أكثر من 20 مترا لتشكل عبئا إضافيا على إدارات المدن في الصيانة والتأهيل؛ ناهيك عن الانبعاث الحراري الشديد الصادر من هذه المساحات الإسفلتية. وعلى الرغم من كون هذه الشوارع المحلية لا تستوعب كثافات مرورية عالية إلا أنها واسعة، وهو ما يزيد من سرعة المركبات داخل هذه الأحياء، وفي النهاية تبتكر الحلول الخلاقة بالمطبات الصناعية التي أصبحت بمثابة صناعة مشكلة لحل قضية أزلية طال انتظارها!

ومن باب أولى أن ينصب الاهتمام بتأهيل الأحياء السكنية وتعزيز قابليتها للتحول لخدمة المشاة؛ وعندئذ تنتفي الحاجة إلى تطوير ميادين عامة للمشاة يشد لها الرحال! ولست أرى أن تأهيل الأحياء السكنية الحالية معضلة كبرى لدرجة تستلزم أن يتم تجاهلها لتطوير ممشى خارج نطاقها. إن تأهيل الأحياء السكنية يمكن أن يبدأ بتطوير منظومة مشي تعزز الاتصالية بين خدمات الحي من خلال التحويل الجزئي لبعض الشوارع التي تخترق المجاورات السكنية أو تلك الشوارع ذات العروض الواسعة وغير المستغلة إلى مسارات مشاة رئيسة تتفرع منها أرصفة مشاة تتصل مع الخدمات الرئيسة في الحي السكني كالمساجد والمدارس والمراكز الصحية. كما يمكن إقفال بعض مداخل الأحياء السكنية الفرعية وتحويل شوارعها إلى ممرات مرصوفة للمشاة، ومسارات للدراجات، واستغلال بعض المساحات الاسفلتية الضائعة كساحات عامة، عندها يكون المشي ثقافة متأصلة في الحي السكني.

# منابع الحقد على عرب الجزيرة!

أحمد الهلالي

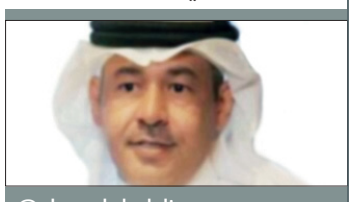

@ahmad_helali

منذ مدة ليست بالقصيرة وآذاننا تؤذيها أفواه بعضها عربية وبعضها عربها أسلافنا، لن تكون كلمات شربل وهبة آخرها، فهي ثقافة رسختها في أفهامهم مؤثرات شتى، يخبئونها وقت احتياجهم، وتفضحها المواقف، فليس الاتهام بالبداوة والتخلف عن ركب المدنية التي يدعونها إلا جانبا من جوانب هذه القضية، أما مظاهرها فكثيرة جدا، ويكفي هنا أن نستعرض (منابع الحقد) المؤثرات الرئيسة التي تذكي كل هذه البذاءات والمواقف الظالمة.

عملت القومية العربية عملها في نفخ الذات، خاصة بعد الخلاف بين الملك فيصل وعبدالناصر يرحمهما الله، فقد كان الأخير يأنف أن تكون في المنطقة شخصية تتفوق أو تساوي شخصيته، وبدأ بما يسميها الأمير تركي الفيصل (اللكمات الإعلامية) ضد المملكة وضد الملك شخصيا، وحاول زعزعة استقرار المملكة عبر أكثر من طريقة، والملك متمسك بفضيلة الصبر، وبعد ذلك دأبت أدبيات القوميين تجتر مقولات (البداوة والتخلف والرجعية والناقة والخيمة وما يشبهها) بمناسبة وبغير مناسبة.

ومن جهة أخرى، قام النظام الخميني في إيران عام 1979م، فعمد إلى إحياء الفكر الشعوبي وكل ما أفرزه سقوط الدولة الساسانية بعد الفتح الإسلامي، واستمر يذكي هذا الخطاب في مناطق نفوذه المذهبي، كل ذلك للتفريق بين (عرب الماء وعرب الصحراء) كما يسميهم د.سعد الصويان، فاستعرت المقولات المتعالية لبعض عرب الشمال حتى أن بعضهم طالب العرب بدفع تعويضات عن الفتوحات الإسلامية منذ 1400 سنة.

ومن ناحية أخرى، استقبلت المملكة والخليج آلاف العوائل الإخوانية الطريدة من اضطهاد الناصريين والبعثيين، فآوتهم وأكرمتهم، وحين تبينت خطر مشروعهم ضد من أكرمهم ومن خالفهم، اتخذت مواقف لتحييد مشروعهم السياسي المرعب، فقابلوا الإحسان بإساءاتهم التي لا آخر لها، وامتلأت أدبياتهم وفتاواهم وتنظيراتهم بكل ما يسيء لنا، فانضافوا إلى الخمينيين والناصريين والحسدة، ومثلهم أيضا إرهابيو القاعدة وداعش حين تصدى لهم الخليجيون بكفاءة عالية حيدت خطرهم.

أضف إلى ذلك أن دول الخليج العربي أكرمها الله بأهم منابع النفط في العالم، فاعتمل الحسد في نفوس كثيرين؛ فهم يرون أنهم أحق بها لفضلهم ولتحضرهم وثوريتهم كما عبر هيكل، وقد عميت أبصار بعضهم عن نفط العراق وليبيا الضخم، وبكميات أقل في غيرها، ومع ذلك كان نفطهم وبالا عليهم، وقد رزحوا تحت نير حكومات ثورية قمعية، لم تحافظ على مكتسباتهم الاقتصادية، ولم يفلح تحضرهم المزعوم ولا ادعاء التفوق الثقافي في رأب الصدوع التي مزقت مجتمعاتهم وجعلتهم فرائس سهلة للفرس والأتراك وغيرهم، وفوق ذلك يعلقون فشلهم وضعفهم على دول الخليج.

ليس جديدا حديث شربل، ولا زيدان ولا هيكل ولا قباني ولا غنيم ولا غيرهم الكثير من مشاهير ومغمورين، ومن سياسيين ومثقفين وإعلاميين ورجال دين، فجهلهم بجزيرة العرب وتقوقعهم في محاريب عبدالناصر والخميني والإخوان والدواعش، هو المسؤول عن تخلفهم ورجعيتهم، فلم يروا حتى أن دول الخليج العربي فتحت أبوابها لاستيعاب العاطلين من أبنائهم، وهذه مأثرة صغيرة في حسابات المآثر التي خصتهم بها، وهي القديرة على الاستقدام من دول أخرى، فكما استغنت عنهم منذ السبعينيات بابتعاث أبنائها إلى الغرب وآسيا، فهي قادرة على الاستغناء عن الكوادر العربية (ضعيفة التأهيل)، لكن أصالة عرب الجزيرة تمنعهم عن اتخاذ هكذا قرار.

ها هي السعودية تتلقى صواريخ الحوثيين وعلى أراضيها ملايين اليمنيين، وتتلقى بذاءات ومخدرات وشتائم وطعنات عرب الشمال وعلى أراضيها ملايين من أبنائهم، وغيرهم وغيرهم، فماذا يمنعها من اتخاذ إجراءات قاسية ردا على ما تلقاه غير إيمانها بأنها العمق الحقيقي للعرب والمسلمين، واعتدادها بذاتها المترفعة عن نقائصهم ودونيتهم، ورغم ذلك فللحلم وللصبر حدود، فكما تألم فلاحو لبنان، ربما يألم كثيرون، فاتقوا غضب من أحسن إليكم أيها الناصريون والخمينيون والإخوانيون والإرهابيون والجوعى والفاشلون!

نتعاون ما نتهاون

مؤسسة مكة للطباعة والإعلام
مكة
Makkah AlMukarramah • المكرمة

رئيس مجلس الإدارة
عبدالعزيز بن محمد عبده يماني

المدير العام المكلف
ورئيس التحرير
موفق بن سعد النويصر
alnowaisir.m@makkahnp.com

مدير مركز المحتوى الإبداعي
علي حسين بن مطير
muter.a@makkahnp.com

المركز الرئيسي: مكة المكرمة
هاتف: 0125201733 ص.ب 5803
فاكس: 0125203055 الرمز البريدي 21955
فاكس الإعلانات: 0125201423
فاكس الاشتراكات: 0125200734
الاشتراكات: 0504720131
makkah@makkahnp.com

الرياض
جوال: 0500675899 ص.ب 25162
فاكس: 0114066991 الرمز البريدي 11466
فاكس الإعلانات والاشتراكات: 0114066991
gov@makkahnp.com

جدة
هاتف: 0126570402 ص.ب 51787
فاكس: 0122345938 الرمز البريدي 21553
gov@makkahnp.com

المدينة المنورة
جوال: 0506511196
gov@makkahnp.com

الدمام
جوال: 0504178354
gov@makkahnp.com

رقم الإيداع: 1762/1435
ردمد: 1658-6646

الرقم الموحد: 920003453